

## العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان)

خالد عريج ابو ريشة<sup>1</sup>، محمد محمود حميدات<sup>2</sup>، محمد سليم العيسى<sup>3</sup>

### ملخص

تهدف هذه الدراسة، إلى اختبار مدى الاعتماد على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ممثلة بالمستحقات الاختيارية كوسيلة لممارسة إدارة الأرباح، ودراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية والعوامل المؤثرة عليها من المؤشرات المالية الداخلية والخارجية وذلك في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة 2006 - 2012، ولتحقيق أهداف الدراسة، تمّ اختيار عينة شملت (59) شركة صناعية تمثل ما نسبته (76%) من حجم المجتمع الكلي، واعتمدت الدراسة على القيمة الحقيقية للمستحقات الاختيارية والتي تمّ استخراجها من خلال نموذج جونز المعدل بالأداء. وبعد اختيار فرضيات الدراسة إحصائياً، تمّ التوصل إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لتسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، وإلى وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) وكل من نصيب السهم من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية للسهم إلى الدفترية والعائد على حقوق المساهمين وحجم الشركة، وعلاقة ارتباط سالبة (عكسية) مع التدفقات النقدية التشغيلية وعدد الأسهم المتداولة داخل السوق المالي.

**الكلمات الدالة:** تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، إدارة الأرباح.

### المقدمة

وذلك من خلال مداخل عديدة متاحة امام الإدارة والتي من أهمها الأرباح المحاسبية المبنية على اساس الاستحقاق، والذي يتطلب تطبيقه تبني معايير محاسبية وأنظمة وتعليمات تمتاز بالمرونة الكافية، وذلك من أجل رفع جودة المعلومات والأرقام المحاسبية، وإذا ما استغلت هذه المرونة وبصورة غير عادلة وخصوصاً المتعلقة باختيار السياسات المحاسبية وعمل التقديرات المحاسبية، فإن ذلك سيؤدي إلى إعطاء الإدارة الخيار في التأثير على النتائج المالية، وإظهار المرغوب بها والتي تتفق مع أهدافها وتحقق مصالحها وغاياتها الخاصة (Fields et al., 2001).

تتشكل الأرباح المحاسبية بجزءها الأكبر من أرباح تعتمد على تسويات استحقاق محاسبية والتي تتكون بشكل عام من تسويات استحقاق طبيعية لا تخضع لسيطرة الإدارة (مستحقات غير اختيارية) ونكون ناجمة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة، و تسويات استحقاق غير طبيعية (مستحقات

بعد ظهور الشركات المساهمة العامة وانفصال الملكية عن الإدارة، جاءت نظرية الوكالة كمحاولة لشرح المشاكل التي يمكن أن تنتج من تعارض المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وذلك من خلال النظر إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين هذه الأطراف، للحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى (Watts & Zimmerman, 1978)،

<sup>1</sup> أستاذ مساعد، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية، قسم المحاسبة.

khaledrisha@yahoo.co.uk

<sup>2</sup> أستاذ مساعد، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية، قسم المحاسبة.

dr\_humeedat@yahoo.com

<sup>3</sup> أستاذ مساعد، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية، قسم المحاسبة.

mohammadelessa@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2014/11/27 وتاريخ قبوله 2015/4/13.

- العامة الأردنية المستحقات الاختيارية لممارسة إدارة الأرباح.
2. دراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية وبعض العوامل والمؤشرات المالية الداخلية (الأرباح الموزعة للسهم، معدل المديونية، العائد على حقوق المساهمين، حجم الشركة، التدفقات النقدية التشغيلية).
3. دراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية وبعض العوامل والمؤشرات المالية الخارجية او السوقية (عدد الأسهم المتداولة داخل السوق المالي، القيمة السوقية للسهم إلى الدفترية).

### أهمية الدراسة

- تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث بموضوع غاية في الأهمية بالوقت الحاضر، وهو موضوع تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) والتي يمكن استخدامها كوسيلة لممارسة إدارة الأرباح، ويمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال النواحي التالية:
1. الأهمية النظرية (العلمية)، وتتلخص في إغناء الأدبيات السابقة في هذا الموضوع، من خلال التعرف على ما سبق طرحه في هذا المجال، ورصد أهم المستجدات في موضوع تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة.
2. الأهمية العملية (التطبيقية)، وتتلخص بالنقاط الآتية:
- أ. تطبيق أحدث المؤشرات المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية، وهو مؤشر جونز المعدل بالأداء، والمطور من قبل دراسة (Kothari et al) في عام 2005، وذلك على قطاع هام من قطاعات الأعمال في الأردن، وهو قطاع الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية.
- ب. إبراز اثر بعض العوامل والمؤشرات المالية الداخلية والخارجية على المستحقات الاختيارية للخروج بنتائج تسهل عملية الحكم الأولي من قبل مستخدمي المعلومات المالية والجهات الأخرى على مدى استخدام الشركات للمستحقات الاختيارية كوسيلة لممارسة إدارة الأرباح.

اختيارية) ناجمة عن تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي (Jones, 1991)، والتي تعتمد عليها الإدارة في التأثير على الأرقام المحاسبية لتحقيق أهداف عديدة يتمثل أهمها في التأثير على قرارات الفئات الخارجية المستخدمة للمعلومات المالية، وتلبية شروط عقود الدين وعقود مكافآت الإدارة، وتلبية متطلبات تنظيمات الصناعة، والتخفيف من العبء الضريبي. (Beneish, Healy and wahlen, 1999) (2001;

### مشكلة الدراسة وعناصرها

تتميز الشركات المساهمة العامة بانفصال الملكية عن الإدارة، حيث أصبحت الإدارة موكلة من قبل المساهمين بالقيام برعاية مصالحهم وتعظيم ثرواتهم باعتبارهم ملاك للشركة، وقد تحرف الإدارة عن هذا المسار من خلال السعي إلى تعظيم مصالحها الشخصية على حساب مصالح الشركة ومساهميها وذلك باستخدام وسائل عديدة تمكنها من التأثير على الأرقام المحاسبية وإظهارها بصورة تخدم مصالحها الشخصية، وذلك من خلال التلاعب بالأرباح المحاسبية باستخدام تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة. ووفقا لذلك، يمكن صياغة السؤال الرئيس في الدراسة على النحو الآتي:

"هل تستخدم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، وما هي أهم العوامل المؤثرة عليها؟" وسيتم الإجابة على هذا السؤال من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية، والتي تمثل عناصر مشكلة الدراسة:

1. هل تستخدم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) لممارسة إدارة الأرباح؟

2. ما هي أهم العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)؟

### أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يأتي:
1. اختبار مدى استخدام الشركات الصناعية المساهمة

## الإطار النظري

$TACC_{i,t}$  = إجمالي المستحقات للشركة (i) خلال الفترة (t)  
 $\Delta CA_{i,t}$  = التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) خلال  
 الفترة (t)  
 $\Delta Cash_{i,t}$  = التغير في النقد ومكافئات النقد للشركة (i)  
 خلال الفترة (t)  
 $\Delta CL_{i,t}$  = التغير في المطلوبات المتداولة للشركة (i) خلال  
 الفترة (t)  
 $\Delta DCL_{i,t}$  = التغير في الديون قصيرة الأجل للشركة (i) خلال  
 الفترة (t)  
 $DEP_{i,t}$  = مصاريف الإهلاك وإطفاء الأصول غير الملموسة  
 للشركة (i) خلال الفترة (t)  
 والمدخل الثاني، يسمى مدخل التدفقات النقدية والذي  
 استخدم من قبل العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة  
 (Abed et al., 2012).

وتستخدم المعادلة التالية لاحتساب المستحقات الكلية بناءً  
 على مدخل التدفقات النقدية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث إن:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)}$$

$$ONI_{i,t} = \text{صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t)}$$

$$OCF_{i,t} = \text{التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة صافي (i) خلال الفترة (t)}$$

وبعد احتساب المستحقات الكلية في الخطوة الأولى، يتم  
 بعد ذلك تقدير قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نماذج  
 مختلفة، ومن النماذج الأكثر استخداماً في تقدير المستحقات  
 الاختيارية، نموذج (Jones, 1991)، ويعتبر هذا النموذج من  
 أهم النماذج المطورة لقياس المستحقات الاختيارية، لذلك  
 اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة عند عملية الفصل  
 بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، ويقوم هذا  
 النموذج على الافتراضات الآتية:

1. تتكون المستحقات الكلية من مستحقات طبيعية  
 (مستحقات غير اختيارية)، ومستحقات غير طبيعية  
 (مستحقات اختيارية).  
 2. تمثل المستحقات غير الاختيارية، المستحقات الناجمة عن

نتج المستحقات بشكل أساسي من خلال التقديرات  
 والأحكام التي تتبناها الإدارة والتغير في الظروف الاقتصادية  
 للشركة (Kaplan's, 1985)، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة  
 هنا، لا تكمن في المستحقات الطبيعية المعدة بناءً على أحكام  
 وتقديرات منطقية تحقق متطلبات المعايير المحاسبية  
 والتشريعات والقوانين المطبقة، بل في المستحقات غير  
 الطبيعية، أي تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة  
 والتي تعد وسيلة مهمة قد تستخدمها الإدارة في عملية ممارسة  
 إدارة الأرباح (Dechow et al., 1995).

وأشارت دراسة (McNichols, 2000)، إلى وجود أكثر  
 من طريقة لقياس المستحقات الاختيارية كميًا والتي تعكس  
 تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة، ومن أهمها:

### 1. طريقة المستحقات الكلية (Total Accruals)

حسب هذه الطريقة، يجب التمييز بين المستحقات غير  
 الاختيارية (الطبيعية) والتي تحدد اقتصادياً دون تدخل الإدارة،  
 وتكون ناتجة عن النشاط التشغيلي للشركة كعمليات البيع  
 والشراء النقدية، والمستحقات الاختيارية (غير الطبيعية)،  
 حيث تستخدم الإدارة المستحقات الاختيارية كمدخل يمكن من  
 خلاله ممارسة إدارة الأرباح سواءً بالزيادة أو بالنقصان من  
 خلال التحكم بالتقديرات المحاسبية واختيار السياسات  
 المحاسبية التي تخدم اهدافها وغاياتها الخاصة. (Jones, 1995;  
 Dechow et al., 1991).

ولغايات تقدير قيمة المستحقات الإختيارية، يجب أولاً  
 احتساب مجموع المستحقات الكلية (الاختيارية وغير  
 الإختيارية)، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى وجود مدخلين  
 يتم استخدامهما لتقدير قيمة المستحقات الكلية، يسمى الأول  
 بمدخل الميزانية والذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات  
 السابقة، مثل دراسة (Jones, 1995; Dechow et al., 1995;  
 Kotheri, et al., 2005) وتستخدم المعادلة التالية  
 لاحتساب المستحقات الكلية بناءً على مدخل الميزانية:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

حيث إن:

بعين الاعتبار أداء الشركة في الماضي عند قياس المستحقات الاختيارية، لذلك قامت بعض الدراسات بمحاولات لتطوير نماذج قياس للمستحقات الاختيارية تأخذ بالحسبان أداء الشركة (Dechow et al., 1998; Barth et al., 2001). وتعد دراسة (Kothari et al., 2005) من أهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب بنوع من التفصيل، حيث تمّ قياس أداء الشركة باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) الذي تمّ إدخاله على نموذج جونز المعدل 1995، ليصبح النموذج الجديد على النحو الآتي:

$$TACC_{i,t} / TA_{i,t-1} = \alpha_0 (1/TA_{i,t-1}) + \alpha_1 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \alpha_2 (PPE_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \alpha_3 ROA_{i,t-1} + \varepsilon$$

## 2. طريقة المستحقات المحددة

تعتمد هذه الطريقة على بنود محددة لقياس المستحقات الاختيارية التي يمكن أن تظهر في سلوك الإدارة تجاه بعض الحسابات والبنود المحددة في الشركة، وتعتمد هذه البنود بشكل كبير على تقديرات الإدارة والاختيار من ضمن طرق وبدائل محاسبية متاحة، ومن الأمثلة على هذه التقديرات، احتساب الإهلاك، وبناء مخصص للديون المشكوك فيها، حيث وجدت بعض الدراسات، علاقة بين التحكم بأرصدة هذه الحسابات وزيادة الأرباح وخصوصاً حول موعد إصدار أسهم جديدة. ومن أهم الدراسات التي ركزت على قياس المستحقات الاختيارية من خلال بعض بنود المستحقات، دراسة (Beneish, 1999)، حيث طورت هذه الدراسة نموذج يحتوي على ثماني متغيرات، يمكن من خلالها التلاعب بنتائج التقارير المالية، وفيما يلي هذه المتغيرات:

1. مؤشر نسبة إجمالي هامش المساهمة.
2. متوسط فترة التحصيل والذي يقاس مدى الثبات في السياسة الائتمانية للشركة.
3. مؤشر جودة الأصول، والذي يساوي مجموع الأصول غير المتداولة، مقسوم على إجمالي الأصول.
4. مؤشر نسبة النمو في المبيعات، ويستخدم هذا المؤشر للتأكد من أن المبيعات تنمو بمعدل أكبر من النمو في الذمم المدينة.
5. مؤشر معدل الإهلاك.

النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة.

3. تمثل المستحقات الاختيارية، ذلك الجزء غير المتوقع بوساطة النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة، ويعزى ذلك إلى تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي.

4. يفسر أي تغير في ائزان المستحقات من خلال الفرق في الإيرادات بين السنة الحالية والسابقة، والتوازن في الأصول الثابتة في السنة الحالية.

ومن أهم الإضافات التي قدمها هذا النموذج بالمقارنة مع النماذج التي سبقته، الخروج عن فرضية ثبات المستحقات غير الاختيارية عبر الزمن، حيث تمّ تطوير نموذج انحدار خاص لتقدير هذه المستحقات خلال فترة التقدير، وذلك بعد ضبط تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة من خلال استخدام حجم الأصول الثابتة، والتغير في الإيرادات داخل نموذج التقدير الممثل بالمعادلة الآتية:

$$TACC_{i,t} / TA_{i,t-1} = \alpha_1 (1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \varepsilon$$

وتم تطوير نموذج (Jones, 1991) من قبل دراسة (Dechow et al., 1995) لتقادي الانتقاد الموجه لهذا النموذج والمتعلق باعتبار الإيرادات جزء من المستحقات غير الاختيارية، وذلك من خلال بناء الافتراض الآتية:

1. إن كل التغيرات في المبيعات على الحساب خلال فترة الدراسة ناتجة من عملية إدارة الأرباح، لأنه من السهل على الإدارة التلاعب بعملية الاعتراف بالمبيعات على الحساب، مقارنة بالمبيعات النقدية.

2. إدخال حجم التغير في الذمم المدينة بعد خصمها من حجم التغير في إيرادات الشركة على النموذج كعامل ضابط لمستوى المستحقات الطبيعية.

3. التغير في العقارات والممتلكات والآلات يمثل ضابطة لمستوى اهتلاك الأصول.

والنموذج الآتي يبين هذا التطوير:

$$TACC_{i,t} / TA_{i,t-1} = \alpha_1 (1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \varepsilon$$

وانفقت العديد من الدراسات السابقة، على ضرورة الأخذ

تمثل خمس صناعات في أمريكا وذلك خلال الفترة 1980-1985، توصلت الدراسة إلى أن الشركات المستفيدة من معونة الاستيراد تقوم بإدارة أرباحها أثناء فترة التحري وذلك من خلال التلاعب بالمستحقات الاختيارية.

نتيجة لبعض الانتقادات الموجهة لنموذج (Jones, 1991) جاءت بعض الدراسات مثل دراسة (Dechow et al., 1995) لتفادي هذه الانتقادات من خلال ادخال التعديلات التالية على هذا النموذج:

1. إن كل التغيرات في المبيعات على الحساب خلال فترة الدراسة ناتجة من عملية إدارة الأرباح، لأنه من السهل على الإدارة التلاعب بعملية الاعتراف بالمبيعات على الحساب، مقارنة بالمبيعات النقدية.
2. إدخال حجم التغير في الذمم المدينة بعد خصمها من حجم التغير في إيرادات الشركة على النموذج كعامل ضابط لمستوى المستحقات الطبيعية.
3. التغير في العقارات والممتلكات والآلات يمثل ضابطة لمستوى اهتلاك الأصول.

كما اتفقت العديد من الدراسات السابقة، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أداء الشركة في الماضي عند قياس المستحقات الاختيارية، لذلك قامت بعض الدراسات بمحاولات لتطوير نماذج لقياس المستحقات الاختيارية تأخذ بالحسبان أداء الشركة، مثل دراسة (Dechow et al., 1998; Barth et al., 2001)، وتعد دراسة (Kothari et al., 2005) من أهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب بنوع من التفصيل، حيث تمّ قياس أداء الشركة باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) الذي تمّ إدخاله على نموذج جونز المعدل 1995، وأظهرت النتائج قدرة أفضل لهذا النموذج في احتساب المستحقات الاختيارية بعد ادخال معدل العائد على الأصول عليه.

وتوالى الدراسات التي اعتمدت على النماذج السابقة في قياس المستحقات الاختيارية، حيث اعتمدت دراسة (Savov, 2006) على نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية لعينة من الشركات المساهمة العامة الألمانية تساوي 844 شركة خلال الفترة 1982-2003، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية مهمة إحصائياً بين إدارة الأرباح وتوزيعات الأرباح المدفوعة، والقيمة السوقية للسهم إلى

6. مؤشر المصاريف الإدارية والبيعية، وتمّ استخراج هذا المعدل من خلال قسمة إجمالي المصاريف الإدارية والبيعية على مبيعات السنة الحالية، ويستخدم هذا المؤشر للتأكد من أن المصاريف الإدارية والبيعية تغيرت بمعدل مساوي للنمو في مبيعات السنة الحالية.

7. مؤشر معدل المديونية.  
8. مؤشر إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول، وتمّ استخراج إجمالي المستحقات من خلال احتساب الفرق بين رأس المال العامل (بعد استثناء النقدية) وبين مصروف الإهلاك السنوي.

### الدراسات السابقة

تحتل المستحقات الاختيارية بمساحة كبيرة من البحث في الأدب المحاسبي، وخصوصاً عند استخدامها كمقياس لظاهرة إدارة الأرباح وربطها بعلاقة بعوامل عديدة من داخل بيئة الشركة أو من خارجها، وسيتم عرض الدراسات السابقة حسب المحاور التالية:

#### أولاً. استخدام المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح

تعد دراسة دراسة (DeAngelo, 1986) من أوائل الدراسات السابقة التي عملت على قياس إدارة الأرباح من خلال استخراج المستحقات الكلية أولاً، ليتم بعد ذلك الوصول إلى المستحقات الاختيارية للدلالة على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تمّ تطوير نموذج يمكن من خلاله الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية وتطبيقه على عينة اشتملت على (64) شركة أمريكية مساهمة مدرجة في السوق المالي خلال الفترة ما بين 1973-1982، وقد اقتصر عينة الدراسة على الشركات التي أجرت عمليات استحواذ خلال هذه الفترة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أي مؤشرات تدل على اختيار مديري الشركات لسياسات محاسبية معينة بهدف تخفيض أرباح شركاتهم في الفترة التي تسبق عملية الاستحواذ. كما طوّرت دراسة (Jones, 1991) نموذج يمكن من خلاله الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، حيث أصبح هذا النموذج لاحقاً من أهم النماذج المستخدمة في قياس المستحقات الاختيارية، وبعد تصميم نماذج الانحدار المناسبة وتطبيقها على عينة الدراسة والبالغة (49) شركة،

الأعلى تداولاً في السوق المالي المصري خلال الفترة 2007-2010 والبالغ عددها (50) شركة، واعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المستحقات الاختيارية والمهام المزدوجة للرئيس التنفيذي، وعدم وجود تأثير لنسبة الأعضاء المستقلين داخل المجلس على المستحقات الاختيارية، وكذلك وجود علاقة عكسية مع حجم المجلس و إيجابية مع حجم الشركة.

### ثانياً. العوامل المؤثرة على المسحقات الاختيارية

يناقش هذا المحور بعض العوامل الواردة في الدراسات السابقة والمستخدمه ايضا في دراستنا الحالية والتي يمكن أن تؤثر على المسحقات الاختيارية.

#### القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على كفاءة أداء الشركة في السوق المالي، ويدل على عدد مرات نمو سعر السهم السوقي إلى قيمته الدفترية، حيث أشارت دراسة (Salteh. et al., 2012) إلى أن الإدارة التي تواجه فرص نمو متوقعة في القيمة السوقية للشركة التي تدبر أعمالها، تحاول الوصول إلى مستويات النمو هذه من خلال ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية والتي تهدف إلى زيادة الأرباح المعترف بها لجذب أنظار المستثمرين داخل السوق المالي نحو أسهم الشركة، وبالتالي زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها. وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة التي بحثت بهذه العلاقة، إلى وجود ارتباط موجب بين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم وإدارة الأرباح، ومنها دراسة (Salteh. et al., 2012; Jeseeph, 2005).

#### نسبة المديونية

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على حجم المديونية داخل الشركة، ويوجد اختلاف كبير بين نتائج الدراسات السابقة في اتجاه العلاقة بين حجم المديونية والمستحقات الاختيارية، حيث توصلت بعض الدراسات، مثل دراسة (Omid, 2012; Yang et al., 2009) إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، أي أن الشركات التي تحتفظ بنسب مديونية عالية تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لتحقيق شروط اتفاقيات الدين المشتركة بها، وعلى عكس ذلك توصلت

الدفترية، وعلاقة طردية مع حجم الاستثمارات.

وتناولت دراسة (القرم و عبدالجليل، 2008) أثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للفترة من 1996 م إلى 2005 ليعنة بلغت 72 شركة، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية، وتوصلت الى وجود تأثير لتسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم وأن لهذه التسويات محتوى معلوماتي اضافي إلى المحتوى المعلوماتي لصافي التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل غير الخاضع لسيطرة الإدارة، وأن الإدارة تستخدم تسويات الاستحقاق لتحقيق تمهيد الدخل.

وعملت دراسة (Al\_Fayoumi et al., 2010) على اختبار العلاقة بين تركيبة الشركة وإدارة الأرباح لعينة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، حيث بلغ حجم العينة (39) شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2001-2005، وقد تمّ استخدام المستحقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح ومقاسة باستخدام نموذج جونز المعدل، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية وبعض مكونات تركيبة الشركة (مثل ملكية المؤسسات)، والعائد على حقوق المساهمين، ونمو الشركة، وحجم الشركة.

واختبرت دراسة (Abed et al., 2012) العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص الحاكمية المؤسسية، لعينة من الشركات غير المالية (صناعية وخدمية) الأردنية خلال الفترة 2006 - 2009 وقد بلغ حجم عينة الدراسة (132) شركة، وتمّ استخدام نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية وحجم مجلس الإدارة، وعدم وجود علاقة مع نسبة المديونية، وعدد الأعضاء المستقلين داخل المجلس، وحجم الشركة، وطبيعة القطاع.

وبحثت دراسة (Soliman and Ragab, 2013) في العلاقة بين إدارة الأرباح وبعض خصائص مجلس الإدارة (مثل مهام الرئيس التنفيذي، ودور الأعضاء المستقلين داخل المجلس، وحجم المجلس) وبعض العوامل الضابطة الأخرى، وتمّ اختيار عينة تمثل الشركات المساهمة العامة المصرية

### حجم الشركة

عند دراسة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية من منظور النظرية الايجابية في المحاسبة، نجد أنه يوجد اتجاهين مختلفين يحكمان هذه العلاقة، حيث أشارت دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) إلى أن الشركات الكبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكبر من صغيرة الحجم، مما يحفزها إلى تخفيض الأرباح المعترف بها للتخفيف من أعباء هذه التكاليف، ويتمشى مع هذا الافتراض ما توصلت له دراسة (Meek et al., 2007) إلى أن ممارسة إدارة الأرباح تقل في الشركات كبيرة الحجم، نظراً لوجود مراقبة مستمرة على أداء هذه الشركات من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، وعلى النقيض من ذلك، تعد الشركات كبيرة الحجم محط أنظار العديد من الأطراف الخارجية ذات العلاقة وخصوصاً المستثمرين والمحللين الماليين، ولكي تتماشى نتائج الشركة مع توقعات هذه الأطراف قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح المعترف بها، وهذا ما توصلت له العديد من الدراسات السابقة، مثل (Al-Fayoumi et al., 2010; Soliman and Rajab, 2013).

### عدد الأسهم المتداولة

يوجد قلة في الدراسات السابقة التي بحثت بالعلاقة بين عدد الأسهم المتداولة والمستحقات الاختيارية، حيث توصلت دراسة (Biurrun and Rudolf, 2010) إلى وجود علاقة عكسية بينهما، أي أنه كلما قل حجم التداول على أسهم الشركة خلال العام داخل السوق المالي، كلما أدى ذلك إلى زيادة ممارسة إدارة الأرباح لغايات الوصول إلى مستويات أرباح تساعد في زيادة حجم التداول على أسهم الشركة داخل السوق المالي.

### التدفقات النقدية التشغيلية

انقسمت نتائج الدراسات السابقة في طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، حيث توصلت معظم هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بينهما (Abdul Rauf et al., 2012; Sukecheep et al., 2013)، أي أنه كلما انخفض مستوى

دراسات أخرى مثل (Park and Shin, 2004) إلى أن ارتفاع حجم المديونية يؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح، نظراً لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوع من الرقابة على إدارة الشركة من قبل الدائنين، كما توصلت دراسات أخرى، مثل (Al-Fayomi et al., 2010; Rudra and Bhattacharjee, 2012)، إلى عدم وجود علاقة بين المستحقات الاختيارية وحجم المديونية.

### العائد على حقوق المساهمين

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على ربحية الأموال المستثمرة في الشركة، وكلما زادت نسبة العائد على حقوق المساهمين كلما دلّ ذلك على الاستغلال والاستثمار الأمثل لموارد الشركة، وقد توصلت دراسة (Al-Fayoumi et al., 2010) إلى وجود علاقة إيجابية بين هذا المقياس وإدارة الأرباح، أي أن إدارة الشركة تعتمد ممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة نسبة العائد على حقوق المساهمين، نظراً لما يحمله هذا المؤشر من دلالات كبيرة للأطراف ذات العلاقة، وخصوصاً المستثمرين الحاليين والمستقبليين، وكذلك ليطمأنى مستوى هذا المؤشر مع تعليمات بعض الهيئات الحكومية، التي قد تتطلب الوصول إلى مستوى معين من العائد على حقوق المساهمين للموافقة على إصدار أسهم جديدة مثلاً أو لتجنب الإيقاف عن التداول داخل السوق المالي.

### نصيب السهم من الأرباح الموزعة

يستخدم هذا المقياس كمؤشر على حصة السهم من الأرباح الموزعة، وتعد أداة مهمة لمساعدة متخذي القرارات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الخاصة بالشركة، لذلك، نجد أن بعض الشركات تقوم بتوزيع نسب معينة من الأرباح سنوياً وبشكل متساوي تقريباً من أجل المحافظة على سمعتها الجيدة داخل السوق المالي (محمد وآخرون 2008، ص: 64). أما بالنسبة لاتجاه العلاقة بين هذا المقياس والمستحقات الاختيارية، نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة التي بحثت بهذا الموضوع، مثل دراسة (Savov, 2006) قد توصلت، إلى وجود علاقة سلبية بينهما، أي أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل كبير تعاني أصلاً من مشاكل في التدفقات النقدية، مما ينعكس بالتالي على انخفاض نصيب السهم من الأرباح الموزعة.

التدفقات النقدية، كلما قابل ذلك زيادة في ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية لغايات إخفاء مشاكل السيولة النقدية التي تواجهها الشركة وراء قناع الأرباح المعترف بها، وعلى النقيض من ذلك، توصلت دراسة ( Frankel et al., 2003) إلى أن الشركات التي حققت تدفقات نقدية عالية حاولت باستمرار الوصول إلى مستويات ربحية قياسية مستخدمة المستحقات الاختيارية.

### منهجية الدراسة

تتناول منهجية الدراسة، منهج البحث العلمي المتبع للدراسة، وفرضياتها، ونموذجها، والمجتمع والعينة، ومصادر جمع البيانات، واساليب تحليلها.

### منهج البحث

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار العلاقة بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) والعوامل المؤثرة عليها.

### فرضيات الدراسة

استنادا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات بصيغتها العدمية:

**HO1:** لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لتسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) لغايات ممارسة إدارة الأرباح.

**HO2:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) ومعدل المديونية.

**HO3:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) ونصيب السهم من الأرباح الموزعة.

**HO4:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية.

**HO5:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات

الاختيارية) والعائد على حقوق المساهمين ".  
**HO6:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) وحجم الشركة.

**HO7:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) وعدد الاسهم المتداولة.

**HO8:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) والتدفقات النقدية التشغيلية.

### نموذج الدراسة

يمثل نموذج الانحدار التالي، العلاقة بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) والعوامل المؤثرة عليها

$$DACC = \alpha_0 + \beta_1 ROE_{i,t} + \beta_2 DR_{i,t} + \beta_3 DividPS_{i,t} + \beta_4 PBV + \beta_5 LNSize_{i,t} + \beta_6 LNShare_{i,t} + \beta_7 CFO/TA_{i,t} + \varepsilon$$

### المتغير التابع

تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية بقيمتها الحقيقية). DACC

ولقياس المستحقات الاختيارية تم استخدام نموذج جونز المعدل بالأداء (Performance-Matched Modified Jones model) من خلال اتباع الخطوات التالية:

1. قياس المستحقات الكلية، باستخدام طريقة التدفقات النقدية وذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

(t) خلال الفترة (i) المستحقات الكلية للشركة  $TACC_{i,t}$

(t) خلال الفترة (i) صافي الربح التشغيلي للشركة =

$ONI_{i,t}$

(t) خلال الفترة (i) التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة صافي  $OCF_{i,t}$

2. بناء نموذج الانحدار الذي يتم من خلاله تقدير

معاملات النموذج، لاستخدامها لاحقا لغايات

متوسط إجمالي حقوق المساهمين نسبة المديونية، وتمّ قياسها من خلال قسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الأصول  $DR_{i,t}$   $DividPS_{i,t}$  الموزعة للسهم، وتمّ قياسها من خلال قسمة الأرباح النقدية الموزعة على عدد الأسهم العادية المصدرة.  $MRP_{i,t}$  القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية، وتمّ قياسها من خلال قسمة السعر السوقي للسهم العادي على القيمة الدفترية للسهم العادي.

$LNSize_{i,t}$  حجم الشركة، وتمّ قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، ويعد هذا المقياس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة.

$LNShare_{i,t}$  عدد الأسهم المتداولة، وتمّ قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأسهم المتداولة خلال العام داخل السوق المالي.

$CFO/TA_{i,t}$  التدفقات النقدية التشغيلية، وتمّ قياس هذا المتغير من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على مجموع الأصول.

#### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ويبلغ عددها حسب دليل الشركات لعام 2013 (77 شركة)، وذلك حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، وقد شملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان بعد استثناء الشركات التالية:

1. الشركات التي خضعت للتصفية أو الاندماج خلال فترة الدراسة.
2. الشركات التي لم تنشر قوائمها المالية بشكل منتظم خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ذلك، فإن حجم العينة النهائي الذي حقق الشروط السابقة يساوي (59) شركة تشكل ما نسبته (76%) من حجم المجتمع.

#### مصادر جمع البيانات

- تستند الدراسة في جميع البيانات على نوعين من المصادر:
1. مصادر ثانوية: تعتمد على الدراسات السابقة والكتب والمراجع الأخرى.

احتساب المستحقات غير الاختيارية ( $NDACC_{i,t}$ )، ويتكون هذا النموذج من المعادلة التالية التي ستطبق على مجموع الشركات المكونة لعينة الدراسة وفي كل سنة على حدة.

$$TACC_{i,t} / TA_{i,t-1} = \alpha_1 (1/TA_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t-1} + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

- (t) خلال الفترة (i) المستحقات الكلية للشركة  $TACC_{i,t}$  =  
 (t) خلال الفترة (i) التغير في إيرادات الشركة  $\Delta REV_{i,t}$  =  
 (t) خلال الفترة (i) التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة  $\Delta REC_{i,t}$  =  
 (t) خلال الفترة (i) قيمة العقارات والممتلكات والآلات للشركة  $PPE_{i,t}$  =  
 (t-1) خلال الفترة (i) إجمالي الأصول للشركة  $TA_{i,t-1}$  =  
 (t-1) خلال الفترة (i) العائد على الأصول للشركة  $ROA_{i,t-1}$  =  
 الخطأ العشوائي  $\varepsilon$

3. قياس المستحقات غير الاختيارية ( $NDTACC_{i,t}$ ) لكل شركة من شركات العينة على حدة، ولكل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال النموذج الآتي:

$$NDTACC_{i,t} / TA_{i,t-1} = \hat{\alpha}_1 (1/TA_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_3 (PPE_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_4 ROA_{i,t-1} + \varepsilon \dots \dots \dots (3)$$

4. يتم احتساب المستحقات الاختيارية ( $DACC_{i,t}$ ) لكل شركة، وذلك من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i,t} = \frac{TACC_{i,t}}{TA_{i,t-1}} - NDTACC_{i,t} / TA_{i,t-1} \dots \dots \dots (4)$$

#### المتغيرات المستقلة

وتتمثل المتغيرات المستقلة بالعوامل الآتية:

$ROE_{i,t}$  العائد على حقوق المساهمين، وتمّ قياسه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب والفوائد وحقوق الأقلية على

البيانات للتحليل الإحصائي، والإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

### اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

قبل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، يجب التعرف الى صلاحية وملاءمة البيانات للتحليل من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، والارتباط الخطي المتعدد، والارتباط الذاتي، حيث توصل علم الإحصاء إلى عدة افتراضات وقواعد يضمن تحققها الحصول على توزيع طبيعي لبيانات الدراسة، ومن أهمها نظرية الحد المركزية Central Limit Theorem والتي تنص على أنه في حالة العينات الكبيرة ( $n \geq 30$ ) فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي (Gujarati, 2003, p:109). وقد بلغ حجم العينة في هذه الدراسة (59) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وتشكل ما نسبته (76%) من حجم المجتمع الأصلي، وهي تمثل عينة كبيرة مقارنة بحجم مجتمع الدراسة.

وللتحقق من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد تمّ الاعتماد على عدد من الاختبارات الإحصائية والتي من أهمها استخدام معامل بيرسون Pearson correlation الذي يدل على وجود هذه المشكلة، إذا كان معامل بيرسون يساوي أو يزيد عن (80%) (Gujarati, 2003, p:359)، والجدول رقم (1) يظهر مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الانحدار ونلاحظ عدم وجود ارتباط خطي عال بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ أعلى ارتباط بين أي متغيرين من المتغيرات المستقلة (47.8%) والذي يمثل الارتباط بين حجم الشركة والأرباح الموزعة للسهم، وهذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي.

2. مصادر أولية: تعتمد على المصادر الرئيسة المستسقى منها بيانات الدراسة، وتشمل هذه المصادر:

- التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة المنشورة على موقع بورصة عمان خلال الفترة من عام 2006-2012.
- بيانات دليل الشركات المساهمة العامة، والنشرات الإحصائية الأخرى الصادرة عن بورصة عمان خلال الفترة من عام 2006-2012.

### أساليب تحليل البيانات

تمّ استخدام العديد من برامج التحليل المالي والإحصائي لغايات تجميع وتنظيم وتحليل بيانات الدراسة، حيث تمّ استخدام برنامج Excel لتجميع وتنظيم البيانات، وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) لغايات تقدير معالم نموذج قياس المستحقات الإختيارية وتطبيقه، وكذلك لتطبيق أهم الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول على مقاييس كمية (مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة) تبين ملامح متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إخضاع البيانات لاختبارات إحصائية أخرى للتأكد من صلاحيتها للتحليل، واستخراج المؤشرات الإحصائية اللازمة للحكم على ملاءمة النموذج المستخدم والقوة التفسيرية له، مثل توزيع فيشر F، ومعامل التحديد المصحح  $R^2$  Adjusted، ومؤشرات أخرى مثل قيمة t المحسوبة التي تستخدم للحكم على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعية.

### عرض ومناقشة النتائج

يحتوي هذا الجزء من الدراسة على اختبار صلاحية

## جدول (1)

## مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

	DR	Divid P.S	PBV	ROE	CFO/ TA	Ln Size	Ln Share
DR	1						
Divid P.S	-.135**	1					
PBV	-.043	.231**	1				
ROE	-.104*	.200**	-.393**	1			
CFO/ TA	-.108*	.344**	.034	.237**	1		
Ln Size	.083	.478**	.090	.141**	.235**	1	
Ln Share	.279**	.025	-.157**	.027	-.088	.312**	1

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى أن معامل المتغير مهم إحصائياً عند 1، 5، 10% على التوالي.

الحدين الأدنى والأعلى، وتقرب من قيمتها المثلى، وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في نماذج الدراسة. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة يحتوي الجدول رقم (2) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الانحدار، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى وأقل قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

ومن المشاكل المحتملة في نماذج الانحدار المتعدد والتي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، مشكلة الارتباط الذاتي، وغالباً ما يتم استخدام اختبار (Durbin Watson) للتحقق من وجود مثل هذه المشكلة وتتراوح نتيجة هذا الاختبار ما بين (0-4)، وكلما كانت نتيجة هذا الاختبار قريبة من العدد (2) كلما قلت حدة الارتباط الذاتي داخل نموذج الانحدار، وقد بلغت قيمة اختبار (D-W) المحسوبة 1.53 وهي تقع بين

## جدول (2)

## الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2006 إلى 2012

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
المستحقات الاختيارية (DACC)	0.0850	0.0821	0.520	0.00
نسبة المديونية (DR)	34.51%	24.35%	2.57%	0.4435
الأرباح الموزعة للسهم (Divid P.S)	50.080	20.218	3.00	0.00
القيمة السوقية للسهم إلى الدفترية (PBV)	1.6503	1.3223	12.00	-14.22
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	1.0937%	3.6787	5.3663	-2.1271
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Ln-Size)	16.500	1.322	20.420	313.22
اللوغاريتم الطبيعي للأسهم المتداولة (Ln-Share Traded)	3813.9	2.450	18.760	5.010
التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي (CFO/ TA)	340.03	10.122	20.438	-0.4943

بالإمكان استخدام كافة الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة وكما يلي:

اختبار الفرضيات بعد التحقق من صلاحية البيانات للتحليل، أصبح

## اختبار الفرضية الأولى

**HO1:** لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) لممارسة إدارة الأرباح".

تهدف هذه الفرضية الى اختبار مدى ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح بمفهومها المطلق، حيث تم احتساب المستحقات الاختيارية للشركات المكونة لعينة الدراسة في كل سنة من سنوات الدراسة على حدة وبقيم تتراوح حدودها بين  $EM \leq 0$  ، وتعد الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الاختيارية أكبر من صفر أو أقل من صفر، بينما تعد غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا

كانت قيمة مستحقاتها تساوي صفر، أي أنه كلما ابتعدت قيمة المستحقات عن الصفر سواءً للأعلى أو الأدنى، تزيد ممارسة إدارة الأرباح (Jones,1991).

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الإحصاء الوصفي الممثل بالوسط الحسابي والانحراف المعياري اختبار (t) للمستحقات الاختيارية المطلقة خلال فترة الدراسة، وهذا يتماشى مع العديد من الدراسات التي اعتمدت على القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية عند قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح بشكل عام، دون التمييز بين المستحقات الاختيارية الموجبة والسالبة لتسهيل عملية القياس، ومن هذه الدراسات، دراسة (Abed et al.,2012; Basiruddin, 2011).

## جدول (3)

## نتائج اختبار الفرضية الأولى

Sig	T	Std. Deviation	Mean	
0.001	21.038	0.0821	0.0850	المستحقات الاختيارية

الأردنية وعلى قطاع الصناعة بالتحديد ولفترات زمنية قريبة من فترة الدراسة، ومن هذه الدراسات، دراسة (Abed et al., 2010; Al-Fayoumi et al., 2012).

## اختبار الفرضيات (الثانية-الثامنة)

لإثبات أو نفي باقي فرضيات الدراسة، لا بدّ أولاً من تطبيق نموذج الانحدار الذي يعكس العلاقة بين المستحقات الاختيارية (كعامل تابع) والمتغيرات المستقلة، لمعرفة مدى ملاءمة وكفاءة النموذج المقترح، والجدول رقم (4) يظهر نتائج تطبيق نموذج الانحدار.

يظهر الجدول رقم (3) نتائج اختبار (t) للعينة الواحدة (One-Sample t-test)، وقد وجد من خلال النتيجة الموضحة في الجدول السابق، أن الوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية لكامل عينة الدراسة خلال الفترة 2006-2012 يساوي 0.0850 (بانحراف معياري 0.0821)، وهو أكبر من صفر ويدل على أن الشركات المكونة لعينة الدراسة قامت بممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة وبالغلة 21.038، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%. وهذه النتيجة مقاربة جداً من نتائج الدراسات السابقة المطبقة في البيئة

## جدول (4)

## نتائج اختبار نموذج الانحدار الذي يمثل الفرضيات (الثانية-الثامنة)

المتغيرات	Coefficient	T	Prob
نسبة المديونية (DR)	-0.022	-0.670	0.503
الأرباح الموزعة للسهم (Divid P.S)	0.104	2.707***	0.007
القيمة السوقية للسهم إلى الدفترية (PBV)	0.156	4.348***	0.000
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	0.237	6.625***	0.001
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Ln-Size)	0.190	5.065***	0.001
اللوغاريتم الطبيعي للأسهم المتداولة (Ln-Share Traded)	-0.082	-2.402**	0.017
التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي (CFO/ TA)	-0.823	-25.484***	0.000
F-Value	96.07	Critical Value	2.10
Sig F=	0.0001		
Adjusted R <sup>2</sup>	0.618		

\*\*\*،\*\*،\* تشير إلى أن معامل المتغير مهم إحصائياً عند 1، 5، 10% على التوالي.

تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ومعدل المديونية)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة لمقياس نسبة المديونية -0.670 وهي أقل من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى دلالة 95%، مما يعني قبول الفرضية العدمية، أي أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية والمستحقات الاختيارية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا العامل والبالغة 0.503 وهي أكبر من 5%، وهذا يعني أن إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا تحفزها نسب المديونية لكي تتجه إلى المستحقات الاختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة، ويرجع ذلك لما تحمله اتفاقيات الدين من شروط وقيود معينة تفرض على الإدارة نوع من الرقابة من قبل الدائنين. وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسة (Abed et al., 2012; Al- Fayoumi, 2010; Rudra and Bhattacharjee, 2012; et al., 2010)، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية والمستحقات الاختيارية.

ولاختبار الفرضية الثالثة (HO3): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ونصيب السهم من الأرباح الموزعة)، حيث بلغت قيمة

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنه تم استخدام توزيع فيشر (F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل ومدى ملائمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 96.07 وهي أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة 95% والتي تساوي 2.10. بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) وقبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول البديلة والتي مفادها أن نموذج الانحدار الأول يتمتع بقوة تفسيرية عالية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig F = 0.0001) وهي أقل من 5% (مستوعوية المعتمد للاختبار)، كما يتضح من نفس الجدول، أن قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) تساوي 0.618 مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته 0.70 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهذه نتيجة جيدة.

بعد اختبار ملائمة النموذج وقوته التفسيرية، يمكن الآن اختبار الفرضيات وكما يأتي:

يظهر الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الثانية (HO2): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين

الأرباح المعلن عنها، وبالتالي التأثير على قيمة العائد على حقوق المساهمين بغرض المحافظة على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد (Al\_Fayoumi et al.,2010).

ونصت الفرضية السادسة (HO6): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة وحجم الشركة)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 5.065 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى دلالة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والمستحقات الاختيارية، حيث أشارت دراسة (Watt and Zimmerman,1990) إلى أن الشركات الكبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكثر من صغيرة الحجم، وهذا ما يحفز إدارتها إلى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات للتخفيف من أعباء هذه التكاليف، ولتتمشى نتائج أعمال الشركة مع توقعات العديد من الأطراف الخارجية ذات العلاقة، والتي تعد الشركات الكبيرة محط أنظارهم باستمرار، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (AL-Fayoumi,2010; Salteh et al.,2012; Soliman and Rajab, 2013).

وعند اختبار الفرضية السابعة (HO7): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة وعدد الاسهم المتداولة)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة -2.402 وهي أقل من قيمته الجدولية والبالغة 1.96- عند مستوى ثقة 95%، مما يعني وجود علاقة سالبة ومهمة إحصائياً بين عدد الأسهم المتداولة والمستحقات الاختيارية، أي أنه كلما نقص حجم التداول على أسهم الشركة كلما زادت بالمقابل المستحقات الاختيارية وهذه النتيجة منطقية لأن إحدى محفزات زيادة حجم التداول على أسهم الشركات داخل السوق المالي هي الإعلان عن تحقيق أرباح عند مستويات معينة تتماشى وتوقعات الأطراف ذات العلاقة، وللوصول إلى هذه المستويات تضطر الإدارة إلى التحكم بالأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة (Biurrun and Rudolf, 2010).

واخيراً نصت الفرضية الثامنة (HO8): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة

t المحسوبة 2.707 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى دلالة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من الأرباح الموزعة والمستحقات الاختيارية، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا العامل والبالغة 0.007 وهي أقل من 5%، وهذا يعني أن إدارة الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلجأ إلى المستحقات الاختيارية لزيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة لما لهذا المؤشر من أهمية بالغة عند المستثمرين الحاليين والمستقبليين والأطراف ذات العلاقة.

ونصت الفرضية الرابعة (HO4): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة والقيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 4.348 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى دلالة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية والمستحقات الاختيارية، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما قابل ذلك زيادة في نسبة تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة، لأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على نمو القيمة السوقية للسهم داخل السوق المالي مما يشكل مصدر ضغط كبير على الإدارة لتحقيق أرباح عند مستويات معينة للمحافظة على القيمة السوقية لشركتهم (Salteh et al. 2012).

وبما يتعلق بالفرضية الخامسة (HO5): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة والعائد على حقوق المساهمين)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 6.625 وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى دلالة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق المساهمين والمستحقات الاختيارية، وتعد هذه النتيجة منطقية عند النظر إلى تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية التي تتطلب الإفصاح عن العائد على حقوق المساهمين لثلاث سنوات سابقة كأحد الشروط المطلوبة للموافقة على تسجيل أوراق مالية جديدة، لذلك قد تقوم الشركات المساهمة باستخدام المستحقات الاختيارية لزيادة

- الاختيارية)، والعائد على حقوق المساهمين.
6. وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، وحجم الشركة.
7. وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، وعدد الاسهم المتداولة.
8. وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، والتدفقات النقدية التشغيلية.

#### التوصيات

بناء على النتائج السابقة التي تم التوصل لها، يوصي الدراسة بما يأتي:

1. ضرورة العمل على تفعيل الدور الرقابي المناط بهيئة الأوراق المالية في مجال وضع أنظمة وتعليمات أكثر تحفظاً وبما يتوافق مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، للحد من درجة ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
2. نظراً لوجود علاقة ارتباط بين المستحقات الاختيارية وبعض النسب والمؤشرات المالية المتناولة في دراستنا الحالية، توصي الدراسة بضرورة إلزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح الدوري عن أهم هذه النسب والمؤشرات ولثلاث سنوات كحد أدنى، مع بيان أسباب التغيرات التي تطرأ عليها سواء بالزيادة أو النقصان من سنة إلى أخرى وذلك لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية المختلفة.
3. إجراء دراسات وأبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي قطاعات سوق عمان المالي.
4. إجراء دراسات وأبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل عوامل مالية ومحاسبية أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة، وربطها بعلاقة مع تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة.

لسيطرة الإدارة والتدفقات النقدية التشغيلية)، بلغت  $t$  المحسوبة لصافي التدفقات النقدية التشغيلية الموزونة بإجمالي الأصول 25.484- وهي أقل من قيمته الجدولية والبالغة 1.96- عند مستوى ثقة 95%، مما يشير إلى وجود علاقة سالبة ومهمة إحصائياً بين التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات الاختيارية، أي أنه كلما نقص مستوى التدفقات النقدية التشغيلية كلما زادت بالمقابل المستحقات الاختيارية، حيث أشارت دراسة (Leuz et al., 2003) إلى أن الإدارة التي تحقق شركتها تدفقات نقدية قليلة لديها حافز أكبر لممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات من خلال زيادة الأرباح الحالية والمستقبلية، وتخفيض المصاريف لإظهار الوضع المالي للشركة بصورة حسنة أمام الأطراف الخارجية، وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى مثل هذه النتيجة، ومنها دراسة (Abdul Rauf et al., 2012; Basiruddin, 2011; Sukeecheep et al., 2013).

#### النتائج والتوصيات

##### النتائج

فيما يأتي تلخيص لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها:

1. يوجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية، على استخدام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية) لممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2012.
2. عدم جود علاقة ارتباط بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، ونسبة المديونية.
3. وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، ونصيب السهم من الأرباح الموزعة
4. وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات الاختيارية)، والقيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية.
5. وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة (المستحقات

## المراجع

## المراجع العربية

محمد، منير، وإسماعيل، وإسماعيل، ونور، عبد الناصر، (2008)، *التحليل المالي مدخل صناعة القرار*، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن.

القرم، جهاد، و توفيق، عبد الجليل، (2008)، أثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد السهم" (دليل من بورصة عمان للأوراق المالية)، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، مجلد 4، عدد 2، 123-141.

## المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Al-Qurem, Jihad and Abd-Aljaleel, Tawfiq. 2008. The Effect of the Discretionary Accruals on the Stock Returns (Evidence from Amman Bourse), *Jordan Journal of Business Administration*, 4(2): 123 – 141.

Munir, Mohammad and Ismail, Ismail, and Abdel Nasser, Nour. 2008. *Financial Analysis Decision-Making Entrance*, Third Edition, Darwael for publication, Amman- Jordan.

## المراجع الأجنبية

Abdul Rauf, F. H., Johari, N. H., Buniamin, S and Abd Rahman, N. R. 2012. "The Impact of Company and Board Characteristics on Earnings Management: Evidence from Malaysia". *Global Review of Accounting and Finance*. 3( 2): 114 – 127.

Biurrun, V and Rudolf, M. 2010. "The Costs of Bank Earnings Management". *Working paper* available at: WWW.SSRN.COM.

Abed, S., Al-Attar, A. and Suwaidan, M. 2012. "Corporate Governance and Earning Management": Jordanian Evidence. *International Business Research*. 5(1): 216 - 225.

DeAngelo, L. 1986. "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders. *The Accounting Review*. 61(3): 400-420.

Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., and Alexander, D. 2010. "Ownership Structure and Earning Management in Emerging Markets": The case of Jordan. *International Research Journal of finance and Economics*. Issue 38, 28-47.

Dechow, P.M, Sloan, R.G., and Sweeney, A.P. 1995. "Detecting Earnings Management". *The Accounting Review*. 70( 2): 193-225.

Barth, M., Cram, D., and Nelson, K. 2001. "Accruals and the Prediction of Future Cash Flows. *The Accounting Review*. 76(1): 27-58.

Dechow, P., Kothari, S., Watts, R. 1998. "The Relation between Earnings and Cash Flows". *Journal of Accounting & Economics*. Vol. 25, 133-168.

Basiruddin, R. 2011. "The Relationship between Governance Practices Audit Quality and Earning Management": UK Evidence. *Unpublished PHD Theses*, Durhan University, UK.

Fields, T., Lys, T., and Vincent, L. 2001. "Empirical Research on Accounting Choice". *Journal of Accounting and Economics*, 31(2): 255-307.

Beneish, M. D. 2001. "Earnings management": A perspective. *Managerial Finance*. 27(12): 3-17.

Frankel, R.M., Johnson, M.F., and Nelson, K.K. 2002. "The Relation between Auditors Fees for None Audits Services and Earnings Management". *The Accounting Review*. Vol. 77, 71-105.

Beneish, M.D. 1999. "Detecting Earnings Manipulation". *Issues in Accounting Education*. 14(2): 369-370.

Gujarati, D.N. 2003. *Basic Econometrics*, 4th edition. The McGraw-hill Company, U. S.A.

Healy, P., and Wahlen, J. 1999. "A review of the Earnings Management literature and its Implications for Standard Setting". *Accounting Horizons*. 13(14): 365-383.

- Jones, J. 1991. "Earnings Management During Import Relief Investigations". *Journal of Accounting Research*. 29( 2): 193-228.
- Joseph, T.K. 2005. "Beyond Earnings Management: Using Ratios to Predict Enron's Collapse". *Managerial Finance*. 31(9): 35 – 51.
- Kaplan, R. S. 1985. "Evidence on the Effect of Bonus Schemes on Accounting Procedure and Accrual Decisions", *Journal of Accounting and Economics*. 7(1-3): 109-113.
- Kothari, S.P., Leone, A.J., and Wasley, C.E. 2005. "Performance Matched Discretionary Accruals". *Journal of Accounting and Economics*. 39: 163-197.
- Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P.D. 2003. "Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison". *Journal of Financial Economics*. 69: 505-527.
- McNichols, M. 2000. Research design issues in earnings management studies. *Journal of Accounting and Public Policy*. 19: 313–345.
- Meek, K.J., Roa, P.R. and Skousen, J.C. 2007. "Evidence on Factors Affecting the Relationship between CEO Stock option Compensation and Earnings Management", *Review of Accounting and Finance*. 6(3): 304-323.
- Omid, Akhgar M. 2012. "Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and sales Growth: Evidence from Iran". *School of Doctoral Studies (European Union) Journal*. 7-16.
- Park, Y.W., and Shin, H.H. 2004. "Board Composition and Earning Management in Canada". *Journal of Corporate Finance*. 10( 3): 431-457.
- Rudra, T., and Bhattacharjee. 2012. "Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India". *Journal of Management Research*. 4( 1): 1-13.
- Salteh, H.M., Valipour, H., and Zarenji, S.S. 2012. Investigating the Relationship between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital (WACC). *Business and Management Review*. 1( 12): 28 – 38.
- Savov, S, (2006). "Earnings Management, Investment, and Dividend Payments". *Working paper* available at: WWW.SSRN.COM.
- Soliman, M.M., and Ragab, A.A. 2013. "Board of Director's Attributes and Earning Management": Evidence from Egypt. *6th International Business and Social Sciences Research Conference Dubai, UAE*, ISBN: 978-1-922069-18-4.
- Sukeecheep, S., Yarram, S., and Al Farooque, O. 2013. "Earnings Management and Board Characteristics in Thai Listed Companies". *International Conference on Business, Economics, and Accounting*, Bangkok – Thailand.
- Watts, R.L. and Zimmerman, J.L. 1978. "Towards a Positive Theory of the Determination of accounting standards". *The Accounting Review*. 53: 112-134.
- Watts, R.L., and Zimmerman, J.L. 1990. "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective". *The Accounting Review*. 65( 1): 131-156.
- Yang, W.S., Chun, L.S., and Ramadili, S.M. 2009. "The Effect of Board Structure and Institutional Ownership Structure on Earnings Management. *Int. Journal of Economics and Management*. 3( 2): 332 – 353.

مراجع أخرى

الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.  
الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية الأردنية.

**Factors Affecting the Discretionary Accruals  
(An Empirical Study on Industrial Corporations listed on Amman Stock Exchange)**

*khaled Abu\_risha<sup>1</sup>, Mohammad Humeedat<sup>2</sup>, Mohammad Elessa<sup>3</sup>*

**ABSTRACT**

This study aims to test the extent of reliance on discretionary accruals as a means of earnings management, and study relationship between the discretionary accruals and the factors influencing them from internal and external financial indicators in the Jordanian Industrial corporations listed in Amman Stock Exchange during the period 2006 – 2012. In order to realize the study objectives, a sample of 59 industrial companies was chosen which represents 76% of overall community; also the study relied on the real value of the discretionary accruals, which have been extracted from the use of Performance-Matched Modified Jones model. After testing the hypotheses statistically, the study finds the presence of statistically significant indications to the use of discretionary accruals to practice of Earnings Management by Jordanian Industrial corporations, In addition, the study finds that there is a positive relation between the discretionary accruals and the cash dividends per share, price to book value, return on equity, and firms size, and negatively related to each of, number of share traded and operation cash flows.

**KEYWORDS:** Discretionary Accruals, Earnings Management

---

<sup>1</sup> Assistant Professor, Department of Accounting, Amman University College,  
Al- Balqa Applied University.

<sup>2</sup> Assistant Professor, Department of Accounting, Amman University College,  
Al- Balqa Applied University.  
dr\_humeedat@yahoo.com

<sup>3</sup> Assistant Professor, Department of Accounting, Amman University College,  
Al- Balqa Applied University.  
mohammadelessa@yahoo.com

Received on 27/11/2014 and Accepted for Publication on 13/4/2015.